

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين أما بعد

سعت هيئة النزاهة منذ تشكيلها سنة ٢٠٠٤ بموجب الامر التشريعي المرقم (٥٥) وما لحق ذلك من تشريعات سواء الخاص بها بعد ان نفذ قانونها المرقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ او الاجهزة الرقابة الاخرى كديوان الرقابة المالية والذي يعمل وفق القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ او مكاتب التفتيش التي تعمل وفق الامر التشريعي ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ ان تمارس عملها في المساهمة بمحاربة الفساد المالي والاداري، وهي ايضا ساعية في حث الحكومة على تقديم مجموعة من الاجراءات، وبمجلس النواب على حزمة من القوانين للوصول الى اداء افضل عبر توفير بيئة طاردة للفساد والمفسدين.

ولكونها شكلت بعد ٢٠٠٤/٤/٩ فقد بنيت كادارها الوظيفية وفق نظام العقود مما منح رئاساتها المتعاقبة صلاحية واسعة في التعيين فآثر ذلك سلبا في منهجية عمل الهيئة وامكانية نجاح اي استراتيجية ملف تكليفها. وهو ملف خطير ومؤثر في الهيئة اضافة الى مهامها الكبيرة ودورها المحوري في الاسهام في الحفاظ على المال العام. فانها تمثل العراق في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي انضم اليها بموجب القانون (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، والتي اوجبت على العراق مجموعة كبيرة من الالتزامات.

ان تغير رئاسات الهيئة وتبدلها، واضفاء الملاك الدائم على العاملين فيها الذين عينوا خلال تلك الرئاسة، وبالشكل الذي جرى لهية مهمة كهيئة النزاهة، وكذلك رؤيا هذه الرئاسة في التشخيص والمعالجة ادى الى حركة كبيرة في الخطوط البيانية الاحصائية لعملها سواء في مفاهيم نشر ثقافة النزاهة او في الجانب الوقائي او في الجانب التحقيقي، ولعل ابرز تلك الخطوط البيانية محاولة البعض شخصنة عمل المؤسسة ولذلك كان لا بد من جهد مضى في ابعادها من المشروع الشخصي والسعي الجاد لبناء العلاقات بينها وبين الاجهزة الرقابية الاخرى وكذلك صنع شراكات واسعة مع المواطن والاعلام ومنظمات المجتمع المدني.

ولمعرفة الهيئة باثر القيم المجتمعية على عملها سعت لاستثمار القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية والنفسية للمجتمع بأمل ان يمكنها هذا الاستثمار من القيام بعملها بنجاح بعد ان كادت العربة تخرج عن مسارها نتيجة لسياسات وسلوكيات خاطئة مارسها بعض من العاملين فيها سواء عن قصد الإضرار بمصالح الناس والهيئة، أو عن رؤيا او فلسفة عقيمة. لكن الأمل قائم دائما خصوصا عندما يُشخص التحدي وتوضع المعالجات وفق استراتيجية علمية وعملية صحيحة، تخرج بين الرؤيا الوطنية للمشكلة وأبعادها الدولية المتداخلة والعبارة للحدود.

وعلى ذلك فان الهيئة عملت خلال سنة ٢٠١٣ على إيضاح:

١. السعي الجاد إلى توضيح (إن مكافحة الفساد والنزاهة هي قضية مجتمع بأسره). وهي مسؤولية جماعية تبني على مبدأ المواطنة وسبلتها وغايتها. وان من مصلحة هيئة النزاهة كمؤسسة أن تعمل ضمن اختصاصها الحصري الذي حدده قانونها، وان لا تبني أهداف خارج اختصاصها. لأن ذلك يعيقها بالفشل ويسحب عنها ثقة المواطن، والمؤسسات الأخرى. وهي سلوكيات كانت موجودة في الهيئة في

الرئاسة السابقة التي توسعت في الصلاحيات والاختصاص وأدت إلى ارتكاب مخالفات أحياناً ارتفعت إلى مستوى خطير.

٢. إذا كانت الهيئة مؤسسة تعمل في الإسهام في مكافحة الفساد المالي والإداري، فلا بد لها أن توضح للمواطن والمشارك أن هناك أجهزة رقابية أخرى لها أدوار ومهام رسمتها لها قوانينها مثل ديوان الرقابة المالية ومكاتب التفتيش وتقع عليها مسؤولية وفق اختصاصها وأن تدخل مع تلك الأجهزة في مصارحة كبيرة تعمل بأطر وسباقات للتعاون المشترك للوصول إلى النجاح في المعالجات المشتركة.

٣. تصحيح مسار الهيئة من الأخطاء التي ارتكبت سابقاً والذي سادته الرغبة في تجسيم الدور التحقيقي الجزري عبر إيراد بيانات غير صحيحة ودقيقة. وإن تطور اهتمامها في صنع شراكات كبيرة مع الأطراف غير الحكومية لتبسيط مفاهيمها في مكافحة الفساد للمواطنين ونشر ثقافة النزاهة واستثمار المتاح من وسائل الاعلام المرئي والمقروء والمسموع مع تكثيف العمل الوقائي فعلى الرغم من وجود استراتيجية خاصة بذلك إلا أن موضوع تفعيلها بقي بنسب غير مشجعة.

٤. من المؤسف ان الهيئة وعبر رئاستها السابقة عمدت الى العمل بضابية في الجانب التحقيقي وخلقت النكوص لدى الموظف النزيه عبر الخوف غير المبرر في إنجاز اعمال الوظيفة مما جعل القصور واضحاً في الأداء الحكومي. فالهيئة لم توضح فيما سبق انها حلقة وسطية لجهات متعددة منها المواطن وعبر الاخبار المباشر او المغفل او ديوان الرقابة المالية او مكاتب المفتشين العموميين او لجنة النزاهة البرلمانية او لجان النزاهة في مجالس المحافظات، وان عملها يعتمد التحري والتحقيق في المعلومات وجهما وتقدمها كمبرر الى القضاء الذي يشرف على عملها عبر قضاة التحقيق. وعلى ذلك فإن القرار النهائي للقضاء.

٥. إن ادراك هيئة النزاهة برؤياها الحالية قد حدد مكان الحل في الأداء السابق، وعمد إلى اعتماد المعالجات المباشرة والحاسمة لمواطني الحل، وهو ما جعل من مهمة الادارة للهيئة يأخذ ثلاثة أبعاد:

أ. البعد المؤسساتي: والذي يعتمد بناء مؤسسة وطنية، ملك الشعب العراقي، وتعمل للحفاظ على ممتلكاته ورغبته في بناء بلد كريم عبر احترام حقه في العيش الكريم والحفاظة على المال العام، وإن هذه المؤسسة باقية رغم تغير الإدارات فيها.

ب. البعد الوطني: والذي يعتمد على اعتبار المواطنة قيمة عليا من دون تمييز بين المواطنين، والحفاظ على كرامة الانسان العراقي، وان الاصل البراءة إلا حين يصدر قرار محكمة مكسب الدرجة القطعية. وهو ما جعل سلوكنا وتعاملنا مع جميع تفاصيل العمل يتصف بالمهنية والحياد.

ت. البعد الدولي: لاعتماد الهيئة ان جرائم الفساد عابرة للحدود الوطنية وانها جرائم دولية بحق الشعوب، فقد سعت الى اقامة افضل العلاقات مع المنظمات الدولية لغرض الوصول الى الأداء الجيد للدفاع عن حق شعب العراق في استرداد امواله والمدانين الذين ارتكبوا جرائم فساد بحق الشعب، وكان من بينها ملتقى بغداد الدولي الاول عام ٢٠١٣ وتوسعي الهيئة الى اقامة الملتقى الثاني هذا العام.

رجاؤنا كبير بخالفتنا... وأملنا كبير بشعبنا وشرف الانتماء الى الحق للدفاع عن مصالح الناس... والله من وراء القصد.